في كلمته بفعالية إطلاق الدراسات الإحصائية للمسح العنقودي

رئيس الوزراء: حماية الأطفال في بيئة آمنة مسؤوليتنا جميعًا

عدن / سبأ

حضر رئيس مجلس الوزراء الدكتور أحمد عوض بن مبارك، امس في العاصمة المؤقتة عدن، فعالية إطلاق الجزء الأول من الدراسات الإحصائية التحليلية المعمقة من المسح العنقودي متعدد المؤشرات، والتي نظمها الجهاز المركزي للإحصاء بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

وتضمنت الفعالية، اطلاق دراستين حول تحليل الفقر متعدد الابعاد لدى الاسرة وابعاد الحرمان المتداخلة لدى الأطفال في اليمن وتحليل معمق لوضع حماية الطفل في اليمن 2024م.

والقى دولة رئيس الـوزراء، كلمة في الفعالية، أكد فيها ان هاتين الدراستين الهامتين نتاج للشراكة الفاعلة بين الجهات الحكومية والمنظمات الدولية، لتقديم معلومات تساعد على تصميم التدخلات وتوجيه سياسات التنمية، وفقا للأولويات الملحة.. موضحاً ان هذه الدراسات المبنية على مسوحات ميدانية هامة جدا، باعتبار أن الاستجابة دون إدراك التغيرات أو الواقع أو الاحتياج قد تكون نتائجها عكسية وتهدر الموارد المحدودة المتوفرة.

ووجه بترجمة نتائج هاتين الدراستين الى رؤى وخطط سواء على مستوى الحكومة او على مستوى المنظمات الدولية.. داعيا الشركاء من الدول والمنظمات المانحة الى تقييم الخطط والبرامج وتعديلها وتحديد مجالات التدخل بناءً على النتائج في هذا المجال.

وأوضح الدكتور أحمد عوض بن مبارك، ان الدراسة الأولى حول تحليل الفقر متعدد الابعاد لدى الاسرة وأبعاد الحرمان المتداخلة لدى الأطفال في اليمن 2024م، خطوة أساسية لفهم التحديات التي تواجه أسرنا وأطفالنا، حيث ان الفقر ليس مجرد نقص في الدخل، بل هو حالة متعددة الابعاد تشمل التعليم، الصحة، وظروف المعيشة.. وقال «من خلال هذه الدراسة سنتمكن من رسم صورة شاملة عن الوضع الحالي مما يساعدنا في صياغة سياسات فعالة تسهم في تحسين حياة الاسر والأطفال».

وأكد ان حماية الأطفال هي مسؤوليتنا جميعًا ويجب ان نضمن لهم بيئة آمنة تمكنهم من النمو والتطور، والدراسة الثانية حول «التحليل الاحصائي المعمق لوضع حماية الطفل في اليمن 2024 بالاستناد الى نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات»، ستساعد على تحديد الثغرات في نظام حماية الطفل، ومدى فعالية السياسات الحالية، مما يتيح اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز حقوق الأطفال في اليمن، والتي تعرضت لانتهاكات جسيمة جراء الحرب التي اشعلتها مليشيا الحوثي الإرهابية منذ انقلابها على السلطة الشرعية بقوة السلاح إيراني أواخر العام 2014م

ولفت الى ان نتائج الدراستين لافتة وبعضها صادمة، وبعضها مؤشرات خطيرة، ويجب ان تكون جرس انذار لنا وهذه الأرقام امامنا في كل خطة وفي كل عمل، وبينها ان 50 بالمائة من الاسر تعاني من الفقر متعدد الابعاد، وهذا الفقر اكثر حدة بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من (0 - 4) سنوات مقارنة بالأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (5 - 17)عامًا، إضافة الى ان 63.3 بالمائة من الاسر الريفية تعاني من الفقر متعدد الابعاد مقارنة ب21.4 بالمائة في المناطق الحضرية.

ووجه رئيس الوزراء، بوضع استراتيجية وطنية للحد من التقزم، واعتبار ذلك أولوية قصوى وعاجلة، لان هذه القضية تمس مستقبل أطفالنا.. مشددا على وزارة التخطيط والتعاون الدولي البدء بالعمل على هذه القضية، والاستفادة من هذه الدراسات كأدوات لتوجيه الجهود نحو بناء المستقبل والتخطيط ورسم استراتيجيات وتدخلات بما يضمن تحقيق تنمية عادلة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما وجه ببناء الوحدات الإحصائية في الوزارات وعقد لقاءات تنسيقية مع الجهاز المركزي للإحصاء وحرص الحكومة على بناء قدراته لتمكينه من القيام بمهامه.. مؤكدا انه دون وجود بيانات مستقلة ودقيقة لا يمكن التخطيط والمضي قدما في التعاطي مع التحديات الكبيرة.. منوها بجهود قيادة وكوادر الجهاز المركزي للإحصاء.

وجدد الدكتور أحمد عوض بن مبارك، التأكيد على ان ما نعانيه اليوم من تردّ للخدمات في شتى المجالات هو احد النتائج المباشرة للفساد وضعف الشفافية، وان مكافحة الفساد لم تعد خيارا بل امرا حتميا، وواجب ومسؤولية علينا جميعا وضمن أولى الأولويات في المسارات الخمس التي يعمل عليها.. مؤكداً ان الموارد المحدودة التي نمتلكها يجب ان توجه الى مكانها الصحيح، بتحسين الخدمات وتخفيف المعاناة الإنسانية القائمة وخفض مؤشرات الفقر والاهتمام بالأطفال باعتبارهم أمل المستقبل.

وأضاف « ومع كل ذلك يجب ان لا نتغافل للحظة عن أساس وجذور كل المشاكل التي نعاني منها وهي الانقلاب الحوثي ومشروعه السلالي العنصري، الذي هدم الدولة واستباح قتل شعبنا ودمر مقدرات الوطن، وجلب الخراب والدمار، ونعمل في الحكومة وبتوجيهات مجلس القيادة الرئاسي على العمل مع المجتمع الدولي من أجل خلق معادلة ردع مشتركة ضد السلوك الإرهابي الحوثي، وإجباره على التسليم بإرادة الشعب اليمني».

وتوجه رئيس الوزراء في ختام كلمته بالشكر للجهاز المركزي للإحصاء على تسليط الضوء على القضايا الحيوية التي تمس التنمية، وكذلك الفنيين الذين عملوا في هذان التقريران على مدى عامان.. مثمنا دعم منظمة اليونيسف لإجراء الدراسات، واهمية دعمها للجهات ذات العلاقة في رسم الاستراتيجيات والاطر.. داعيا الجميع للتعاون والعمل سويًا من اجل تحقيق التغيير في الوطن.

من جانبها اشارت رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الدكتورة صفاء معطي، الى أن الجهاز نفذ المسح العنقودي متعدد المؤشرات خلال العام من 2022 حتى 2023م والذي خرج بجملة من النقاط والتوصيات مما استدعى الى إعداد دراسة معمقة لكل جزء من الاجزاء المتصلة بالمسح بهدف الوصول الى نتائج تساعد الجهات ذات العلاقة من معالجة التحديات التي تواجهها البلاد ..داعية القطاعات الوطنية والجهات المعنية الأهتمام بنتائج الدراسات للبدء برسم السياسات والاستراتيجيات التي من شأنها وضع آليات تحسين مختلف الاوضاع وكذا دعم القدرات الوطنية بما يمّكنها من إعداد الخطط الاستراتيجية تسهم من عملية الانتقال من خطط الاستجابة الطارئة الى خطط التنمية بما يتوافق مع توجهات الحكومة في هذا الشأن.

فيما لفت وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع التعاون الدولي عمر عبدالعزيز، الى اهتمام الوزارة بالتنسيق والتعاون مع الشركاء الفاعلين والمنظمات الدولية في تنفيذ مسوحات ودراسات بغية توفير بيانات عالية الجودة لتقييم وضع الحالة العامة للبلاد بمختلف القطاعات وتحديث المعلومات اللازمة بما تعزز أولويات وتوجيهات الحكومة بصدد إحراز التقدم المطلوب نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

بـدوره أوضح المدير الإقليمي لمنظمة اليونيسف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إدوارد بيجيدير، أن مناقشة نتائج اول تحليل وطني شامل للفقر متعدد الابعاد في اليمن ،هو الأول من نوعه في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا على مستوى الأسرة والطفل.. لافتاً الى أن الفقر المالي في اليمن أصبح تحدي أكثر وضوحا.. معرباً عن أمله أن يسهم التحليل في توجيه القرارات والاجراءات اللازمة لتحسين رفاهية الاطفال والاسر في اليمن.

تخلل الفعالية، التي حضرها عدد من الوكلاء ومدراء عموم الوزارات المعنية وذات العلاقة وممثلي المنظمات الأممية والدولية، عرض عن تحليل الفقر متعدد الابعاد من قبل منظمة اليونيسف وعروض مختصرة عن نتائج تحليل الفقر متعدد الابعاد لدى الأسرة وأبعاد الحرمان المتداخلة لدى اطفال اليمن 2024م، وعن نتائج التحليل المعمق لوضع حماية الطفل في اليمن 2024م.

الداخلية تبحث مع INSO ومفوضية اللاجئين مجالات التأهيل والتدريب

عدن / سبأ

بحث وكيل وزارة الداخلية لقطاع الموارد البشرية والمالية، اللواء الركن دكتور قائد عاطف، امس ، مع المدير القطري للمنظمة الدولية لسلامة المنظمات غير الحكومية (INSO)، زيد العلي، تعزيز التعاون في مجال التأهيل والتدريب.

كما تـنـاول اللقاء تنظيم علاقات وتعاملات هذه المنظمات مع منتسبي وزارة الداخلية بما يضمن وضوح طريقة عملها وتحركاتها، ومتابعة تنفيذ برامج عملها وفقا للمعايير الأمنية والإدارية المعتمدة.

وأكد اللواء الركن دكتور قائد عاطف، خلال اللقاء على أهمية تعزيز التنسيق المشترك بما يسهم في تحقيق أعلى درجات السلامة لموظفي المنظمات ويعزز من كفاءة التعاون مع الأجهزة الأمنية..مشيراً إلى دعم الوزارة لكافة الجهود الرامية إلى تطوير بيئة العمل الإنساني وفق ضوابط واضحة تضمن حماية العاملين والمجتمع.

من جانبه، أعرب زيد العلي، عن شكره وتقديره لـوزارة الداخلية على تعاونها.. مؤكداً التزام منظمة INSO بالعمل وفق القوانين واللوائح المنظمة، بما يخدم الأهداف الإنسانية والأمنية المشتركة.

كما عقد اللواء الركن دكتور قائد عاطف وكيل قطاع المـوارد البشرية والمالية، اجتماعاً مع رئيس مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خصص للاطلاع على برامج عمل المفوضية وأوجه أنشطتها في مجال تنظيم أوضـاع اللاجئين والنازحين من المناطق التي تعرضت للقصف والتدمير.

وخلال اللقاء ناقش الجانبان آليات تطوير برامج التدريب والتأهيل الموجهة لهذه الفئات، خاصة في ظل ما تفرضه التحديات الأمنية الناتجة عن انتهاكات مليشيات الحوثي الإرهابية مؤكدين أهمية التنسيق المشترك مع برنامج الأمم المتحدة لضمان إيجاد آلية فعالة لتنظيم أوضاع اللاجئين والنازحين.

كما تم الاتفاق على ضرورة بناء قاعدة بيانات متكاملة ودقيقة تشمل جميع اللاجئين والنازحين، بما يسهم في تعزيز اعتبارات الحماية الأمنية لهم وللمجتمع، ومواجهة أي محاولات للاستغلال أو التوظيف غير المشروع.

وفي ختام اللقاء أكد اللواء الركن قائد عاطف حرص الحكومة على التعاون الكامل مع المفوضية السامية وكل المنظمات الدولية ذات الصلة، بما يحقق الأهداف الإنسانية والأمنية المشتركة.

ورشة بعدن تشدّد على إيجاد إرادة مجتمعية لمكافحة الفساد

عدن / سبأ :

شدّدت ورشة العمل الوطنية الأولى حول تعزيز جهود إنفاذ القانون في مكافحة الفساد، على ضرورة العمل على إيجاد إرادة مجتمعية جامعة، خصوصًا لدى فئة الشباب، من أجل التصدّي لظاهرة الفساد في اليمن، باعتبار أن الفساد في زمن السلم جريمة وفي زمن الحرب خيانة، ودعم هذه الإرادة المجتمعية كي تكون رافعة لجهود الدولة في مواجهة التحديات وشبكات الفساد والإفساد.

جاء ذلك امس في ختام الورشة التي أقيمت، في العاصمة المؤقتة عدن، على مدى يومين، ضمن إطار إيجاد رؤية وطنية شاملة لتعزيز الشفافية وتفعيل المساءلة، ونظمتها وزارة العدل بالتنسيق مع مجلس القضاء الأعلى والنيابة العامة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وبالتعاون مع برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، بمشاركة دولة رئيس الوزراء الدكتور أحمد عوض بن مبارك، وما يزيد عن 100 مشارك ومشاركة بينهم وزراء وسفراء وممثلين رفيعي المستوى عن الهيئات القضائية، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، والـوزارات المعنية، إضافة إلى ممثلين عن المجتمع المدني وخبراء من منظمات عربية ودولية شريكة.

وأوصى المشاركون في الورشة، بإنشاء لجنة تنسيق ومتابعة لتسهيل وتسريع العمل على حصر ومتابعة قضايا الفساد الهامّة ضمن معايير محدّدة ووفقًا للأطر القانونية والمؤسسية القائمة، وإقترحوا أن يشارك فيها ممثلون عن مجلس القضاء الأعلى، ووزارة العدل، والنيابة العامة، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، ووزارة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان، ووحدة جمع المعلومات المالية بالبنك المركزي، ومباحث الأموال العامة بوزارة الداخلية، والفريق الفنّي لدولة رئيس مجلس الوزراء.

كما تضمنت أبرز التوصيات المعتمدة ما يتعلق بالإسراع في إكمال المسح التشريعي الذي تجريه وزارة العدل بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية، والبناء عليه من أجل تطوير الإطار القانوني والمؤسسي الخاص بمكافحة الفساد، وإنفاذ القانون، وتعزيز التعاون الوطني والتعاون الدولي، واسترداد الموجودات، فيما اقترح المشاركون والمشاركات عدة طرق لتجاوز العقبات الكبيرة التي يمثّلها القانون رقم (6) لسنة 1995م بشأن إجراءات اتهام ومحاكمة شاغلي وظائف السلطة التنفيذية العليا في الدولة والتي تؤدي من منظورهم إلى قوننة الإفلات من العقاب.

وشملت التوصيات أيضاً، بنودًا تتعلّق بتوسيع نطاق العمل على تطوير القدرات البشرية والتقنية المساعدة على تعزيز جهود إنفاذ القانون في مكافحة الفساد على المستويين المركزي والمحلي، واتخاذ إجراءات مصاحبة لتعزيز الثقة في الوزارات عامّة من خلال تفعيل قانون الحصول على المعلومة وتشجيع الشفافية والنشر التلقائي للمعلومات المتعلقة بالشأن العام والمال العام، وكذلك تعزيز ثقة جهات إنفاذ القانون من خلال إعداد أدلة إجرائية مُزمنة لكل مرحلة من مراحل الدعوى في قضايا الفساد، وتشجيع المواطنين والمواطنات على التبليغ عن الفساد، والعمل على إعداد مشروع قانون مخصّص لحماية المبلغين والشهود.

وأكدت ورشة العمل، على أهمّية حماية وتعزيز استقلالية الهيئات القضائية والرقابية وفق المعايير الدولية المعتمدة لكل منها، وترسيخ ضوابط النزاهة في داخلها، وضمان التكامل ما بين اختصاصاتها وصلاحياتها، إضافة إلى دعم جهود وزارة العدل المتعلّقة بإعتماد أنظمة وبرامج الربط الشبكي، وأتمتة المعلومات، وتوسيعها لتشمل الهيئات القضائية والرقابية ومعها جهات الضبط القضائي.

وجرى خلال الورشة، استعراض خلاصة الجهود المبذولة حاليًا في اليمن من جانب الجهات المختصة بإنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد، بدءًا بمراحل الكشف المبكر والرقابة والمحاسبة والتحقيق، مرورًا بالادعاء والمحاكمة، ووصولا إلى تنفيذ الأحكام القضائية واسترداد الأموال غير المشروعة، حيث تناول المشاركون نقاط القوة والضعف في تلك الجهود، وبحثوا الفرص المتاحة والعقبات القائمة أمام تعزيزها، إضافة إلى عروض ونقاشات حول الممارسات الفضلى والدورس المستفادة من عدّة تجارب مُقارنة من المنطقة وخارجها، وحوارات تفاعلية عميقة بين المشاركين والمشاركات، وذلك بحضور الخبراء الدوليين.

كما أكدت جلسات ورشة العمل المختلفة، على ضرورة مواصلة التشاور وعقد ورش عمل مستقبلية حول مسائل التثقيف والتوعية العامة والوقاية المؤسسية من الفساد، إلى جانب ما تمّ التطرّق إليه خلال اليومين الماضيين، وذلك بغية استكمال السعي إلى بلورة رؤية وطنية شاملة لتعزيز الشفافية وتفعيل المساءلة التي تستجيب للأولويات الخمسة التي أعلنها دولة رئيس مجلس الوزراء وتحديدًا الأولوية الثانية منها.. داعية المجتمع الدولي وشركاء اليمن المخلصين إلى مدّ يد العون لجهود الإصلاح والتحديث على أسس الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، بما يحصّن الاستثمارات الموجّهة لمجالات التنمية، ويمنع هدر الموارد، ويخلق بيئة مواتية لجذب تمويلات جديدة يستفيد منها اليمنيون واليمنيات في جميع مناحي الحياة.

وزارة التربية تستعرض أولويات تنفيذ مشروع استدامة التعليم

عدن / خاص :

عـقـدت وزارة التربية والتعليم في العاصمة عدن، صباح أمس اجتماعاً موسعاً مع منظمة الأمـم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، لمناقشة تدخلات المنظمة في دعم قطاع التعليم باليمن، وذلك بديوان عام الوزارة.

وترأس الاجتماع من جانب الوزارة نائب الوزير الدكتور علي العباب، ورئيس المكتب الفني الدكتور محمد عمر باسليم، فيما حـضر من جانب اليونيسف السيد بيتر هوكينز، الممثل المقيم للمنظمة في اليمن، والسيدة منار أحمد مديرة التعليم، والـسـيـدة جـواد الأوبـلي اختصاصية التعليم. وناقش الاجتماع بشكل مستفيض تدخلات اليونيسف ضمن مشروع "استعادة التعليم والـتـعـلـم"، والـذي من المقرر أن ينتهي منتصف العام الجاري، إضافة إلى اسـتـعـراض سـير تنفيذ الأنشطة التعليمية وخطط دعـم القطاع خـلال الفترة المقبلة. وخـلال الاجتماع تـم التوقيع بـين الدكتور علي العباب وبيتر هوكينز على خطة قطاع التعليم لـلأعـوام 2025 – 2026، الـتـي تتضمن تـدخـلات اليونيسف المستقبلية تحت إشراف وزارة التربية والتعليم وبتمويلات من عدة مصادر دولية. كما استعرض الاجتماع أولويات الـوزارة لتنفيذ أنشطة مـشروع "استدامة التعليم والتعلم" الممول من البنك الـدولي. وتطرق الاجتماع أيضاً إلى نتائج المسح التربوي الشامل الذي نفذ ضمن إطار مشروع استعادة التعليم والتعلم في كافة المحافظات المحررة. وأختتم الاجتماع بزيارة ميدانية للأعمال الإنشائية الجارية بساحة الـوزارة، لمتابعة تنفيذ مشروع الطاقة الشمسية الخاص بالوزارة، والـذي يتم تنفيذه بكلفة تزيد عن مائة ألـف دولار أمريكي.